عيسى عبد الحميد ، ست سنوات من سياسة الجسور المفتوحة
(مركز الابحاث ، م. ت. ف. بيروت ١٩٧٣)

سياسة الجسور المفتوحة هي احدى الركائز التي يعتمدها النظام الاردني في محاولة منه لفرض استمرار تحكمه السياسي والاقتصادي في الضفة الغربية المحتلة ومحاولة اجتلاب قطاع غزة الى دائرة التحالف بين الطبقة البرجوازية في الضفة والقطاع وبين النظام الاردني محاولا من خلال هذه السياسة محاربة منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني . وفي الطرف الاخر تقف اسرائيل من جانبها لتدعم سياسة الجسور المفتوحة لمصلحتها ، وهكذا تلتقي مصالح النظام الاردني ومصالح اسرائيل عند سياسة الجسور المفتوحة رغم التظاهر بأن كلا منهما يعمل على حدة ، فسياسة الجسور المفتوحة تصب في النهاية في الحلول الاسرائيلية والاردنية من خلال ترتيبها للمنطقة جغرافيا والسكان في اطار هذا الترتيب الذي تريده . وتقف البرجوازية في الضفة والقطاع لتساند هذه السياسة لتحافظ على مصالحها ولكنها تتردد أحيانا لتقف ضد سياسة الاردن واسرائيل اذا ما أحست انها لم تستفد من سياسة الجسور المفتوحة في بعض الاوقات .

كيف بدأت سياسة الجسور المفتوحة ؟ . « بعد انسحاب القوات العسكرية ، الاردنية والعراقية من الضفة الغربية اثر هزيمة حزيران ١٩٦٧ ، قامت هذه القوات بعد اتمام عملية انسحابها بنسف الجسور الثلاثة القائمة على نهر الاردن ، لاعاقة تقدم القوات الاسرائيلية في حالة مواصلة اندفاعها الى الضفة الشرقية ، وبعد انتهاء المعارك بفترة قليلة أعادت كل من اسرائيل والاردن بناء تلك الجسور كل من ناحيتها ، لتسجيل عملية انتقال الافراد والبضائع باتجاه واحد في البداية ، من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية ، ويقول المؤلف : انه من الثابت ان القوات العراقية هي التي قامت بنسف الجسور الثلاثة وهي داميه ، أللنبي ، سويمه . وان سلاح الهندسة في الجيش الاردني هو الذي قام بموافقة اسرائيلية بترميم جسري اللنبي وداميه .

أما بالنسبة لاسرائيل فتهدف من وراء سياسة الجسور المفتوحة الى « الانفلات من طوق المقاطعة العربية للاطلال على «المجال الحيوي لاسرائيل» وقد جاء في المنشور السنوي « ثلاث سنوات من الحكم العسكري » الذي تصدره وزارة الدفاع الاسرائيلية ان الخطوط الموجهة للسياسات الاقتصادية والادارية الاسرائيلية في المناطق المحتلة هي ما يلي : ١ — عدم الحضور او التواجد ، ٢ — عدم التدخل ، ٣ — الجسور المفتوحة .

فسياسة عدم الحضور تقوم على اساس ان امكانية تقليل التصادم مع المواطنين في الارض المحتلة تكون كبيرة ، عندما تصبح قوات الاحتلال في وضع لا تسمع فيه ولا تشاهد ، وسياسة عدم التدخل تمثل الفكرة المركزية لنظام اسرائيل في الحكم غير المباشر ، باظهار سكان المناطق المحتلة أمام الرأي العام العالمي وهم يديرون شؤونهم الحياتية بانفسهم وفي ظل القوانين والانظمة التي كانت سائدة قبل الاحتلال وابقاء المجالس البلدية والقروية والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية تعمل على الاسس نفسها التي كانت تعمل عليها قبل حرب حزيران. أما سياسة الجسور المفتوحة فهي تقوم على اساس اعادة الحياة الى مجراها الطبيعي قبل الحرب .

يقسم الاستاذ عيسى عبد الحميد مؤلف الكتاب كتابه الى خمسة فصول :

١ — النتائج السياسية لسياسة الجسور المفتوحة. ٢— النتائج الاقتصادية لسياسة الجسور المفتوحة . ٣ — قطاع غزة : علاقات سياسية واقتصادية عبر الجسور . ٤ — حركة انتقال الاشخاص والاموال عبر الجسور المفتوحة . ٥ — الافراج عن الودائع واعادة فتح فروع البنوك الاردنية في الضفة الغربية .

ولنبدأ بالفصل الاول « النتائج السياسية لسياسة الجسور المفتوحة » حيث يقول المؤلف انه « اذا كانت اسرائيل لم تتخذ خلال السنوات الست الماضية قرارها السياسي حول مستقبل المناطق المحتلة في حرب حزيران ١٩٦٧ ، فمن المؤكد انها اتخذت طوال هذه السنوات ، الخطوات التنفيذية التي يصبح معها وبانتهائها ذلك القرار وكأنه تحصيل حاصل » . ثم يشرح المؤلف التصور